قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٧٤٢ لسنة ٢٠٠٠

باعتبار مشروع إقامة محطة الرفع رقم (٤) لمياه الصرف الصحى
بقرية سند بسط - مركز زفتى بمحافظة الغربية
من أعمال المنفعة العامة والاستيلاء بطريق التنفيذ المباشر
على الأراضى اللازمة لتنفيذه

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٩٩ بالتفويض فى بعض الاختصاصات ؛

قـــــرر :

(المـادة الأولى)

يعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع إقامة محطة الرفع رقم (٤) لمياه الصرف الصحى بقرية سند بسط - مركز زفتى بمحافظة الغربية .

(المـادة الثانية)

يستولى بطريق التنفيذ المباشر على الأراضى اللازمة لتنفيذ المشروع المشار إليه فى المادة السابقة والبالغ جملة مساحتها ١٢٢٤ متراً مربعًا ، والمبين موقعها وحدودها واسم مالكها بكشف أسماء الملاك الظاهرين والرسم التخطيطى الإجمالى والمذكرة المرفقة .

(المـادة الثالثة)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ٢٠ جمادى الأولى سنة ١٤٢١ هـ

(الموافق ٢٠ أغسطس سنة ٢٠٠٠ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور / عاطف عبيد

وزارة التنمية المحلية

مذكرة إيضاحية

لمشروع قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧٤٢ لسنة ٢٠٠٠

باعتبار مشروع إقامة محطة الرفع رقم (٤)

لمياه الصرف الصحى بقرية سند بسط مركز زفتى بمحافظة الغربية

من أعمال المنفعة العامة والاستيلاء بطريق التنفيذ المباشر

على الأراضى اللازمة لتنفيذه

أتشرف بالإحاطة بالآتى :

أفاد السيد/ محافظ الغربية بأن الوحدة المحلية لمركز ومدينة زفتى طلبت نزع ملكية مساحة ١٢٢٤ متراً مربعاً لإقامة محطة الرفع رقم (٤) لمياه الصرف الصحى بقرية سند بسط - مركز زفتى والتى تقع بالقطعة رقم (٢٧) بحوض داير الناحية رقم (١٥) زمام قرية سند بسط - مركز زفتى والمملوكة للسيد / طه أحمد الرفاعى طبقًا لما هو وارد بكشف أسماء الملاك الظاهرين المرافق ، والمحددة بالحدود والأبعاد التالية :

الحد البحرى : بطول ٣٦ متراً .

الحد القبلى : بطول ٣٦ متراً .

الحد الشرقى : بطول ٣٤ متراً .

الحد الغربى : بطول ٣٤ متراً .

وقد وافق المجلس الشعبى المحلى للمحافظة على تقرير صفة النفع العام للمشروع بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٩٩/٥/٢٥

كما وافق السيد الدكتور/ نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة على إقامة المشروع بموجب كتاب سيادته رقم (١٠١٨) بتاريخ ١٩٩٩/٤/٢٨

وقد تم إيداع مبلغ وقدره ١٥٤,٠٠٠ جنيه (مائة وأربعة وخمسون ألف جنيه) بالشيك رقم (١٧٣٥٣) بتاريخ ٢٠٠٠/١/٢٦ لدى مديرية المساحة بالمحافظة لحساب تعويضات نزع الملكية للمشروع بصفة مبدئية . وسيتم تقدير التعويض النهائى إعمالاً لحكم المادة السادسة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة فور صدور القرار .

ولما كان مشروع إقامة محطة الرفع رقم (٤) لمياه الصرف الصحى بقرية سند بسط - مركز زفتى بمحافظة الغربية من أعمال المنفعة العامة الأمر الذى يتطلب اتخاذ الإجراءات اللازمة لتقرير هذه الصفة له والاستيلاء بطريق التنفيذ المباشر على الأراضى اللازمة لتنفيذه .

لذلك وإعمالاً لأحكام قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ والقوانين المعدلة له ، والقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة ، وقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٩٩ بالتفويض فى بعض الاختصاصات .

فقد أعد مشروع القرار المرافق .

برجاء - لدى الموافقة - التفضل بإصداره .

وزير الدولة للتنمية المحلية

مصطفى عبد القادر

كشف بأسماء الملاك الظاهرين

بمنطقة الرفع رقم (٤) بناحية سند بسط - مركز زفتى

المركز	الناحية	الحوض ورقمه	رقم القطعة	المسطح بالمتر المربع	اسم المالك الظاهر
زفتى	سند بسط	دابر الناحية نمرة (١٥)	ص ٢٧	١٢٢٤ م٢ (ألف ومائتان وأربعة وعشرون متراً مربعاً)	طه أحمد الرفاعى .